

## خيار غير مباشر

### حسام كنفاني

رسمياً، أُغلق الآن باب الانتظار الفلسطيني للردّ الأميركي على جهود تجميد الاستيطان تمهيداً لإعادة عجلة المفاوضات. الرد قد يكون متوقّعاً لمن تابع معطيات الأيام الأخيرة من الاتصالات الأميركية - الإسرائيلية، التي كانت تشير إلى أنّ هذه الاتصالات وصلت إلى طريق مسدود. لكن صياغة الرد هي الجزء الصادم في الأمر، فالولايات المتحدة لم تتوقف عند حدّ إبلاغ الفلسطينيين بأنّ جهودها باءت بالفشل، بل اصطفّت إلى الجانب الإسرائيلي في موقفه من أنّ التجميد ليس عنصراً جوهرياً في المفاوضات. المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية فيليب كراولي أعلن صراحةً أنّه أثناء السعي إلى التجميد «توصّلنا إلى استنتاج أنّ هذا لن يخلق أساساً قوياً لتحقيق الهدف المشترك في التوصل إلى اتفاق إطار».

الرد الأميركي على هذا الأساس ليس فقط إعلان إخفاق، بل هو تراجع عن الوعد الذي قطعته واشنطن، والجهود التي كانت تقوم بها. هذا يعني عملياً أنّه لا مجال بعد اليوم لإعادة فتح هذا السجال بالنسبة إلى الولايات المتحدة، التي بدا أنّها تقول للفلسطينيين: «انسوا تجميد الاستيطان، ولنبحث عن صيغة أخرى لاستئناف المفاوضات». كراولي رأى أنّ الأمر ليس «تغييراً في الاستراتيجية بل تعديل في التكتيك».

وبغض النظر عن المسمّيّات التي تسعى واشنطن إلى إضافتها على موقفها المستجد، فإنّ مغزاها واحد، وهو ترك الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس مجدداً فوق شجرته يصارع للقفز أو النزول. هو اليوم أمام حلّ من اثنين، إما المضّي في الخيارات التي مرر فترة الانتظار بتلاوتها على مسامع الصحافيين، أو السير على هدى التكتيك الأميركي الجديد.

بات التكتيك الأميركي اليوم على طاولة الفلسطينيين، عنوانه الأساس هو «العودة إلى المفاوضات غير المباشرة»، التي كانت قائمة قبل قمة واشنطن، ولم تثمر عملياً أيّ جديد على ساحة عملية التسوية. ردّ السلطة لم يصدر بعد، ومن غير المتوقع أن يصدر سريعاً. فعلى عكس ما كان يوحي به سابقاً، فإنّ محمود عبّاس غير قادر على السير في خطى الخيارات البديلة من دون الحصول على أضواء خضراء، ولا سيما من الدول العربية.

هذا ما أعلنه صراحةً المتحدثون الفلسطينيون، الذين أكدوا أنّ الردّ على الردّ الأميركي خاضع للمشاورات العربية، التي من المفترض أن تبلور موقفاً واضحاً من التغيير الأميركي الجديد.

حديث فلسطيني غير مطمئن من بدايته، ولا سيما أنّ السلطة تعلم الرغبة الأميركية الجديدة، وهي لم ترفضها رفضاً مباشراً، بل سارت بها ضمناً. ستوفد السلطة مسؤولاً إلى واشنطن في الفترة القريبة المقبلة، بالتزامن مع موفد إسرائيل، في ما يمكن أن يكون تدشيناً للمفاوضات غير المباشرة حتى قبل القرار العربي، الذي من غير المتوقع أن يكون معاكساً للرغبة الأميركية.

لم تعلن السلطة الرفض رسمياً، بل اكتفت بالتشكيك في قدرة الولايات المتحدة على إحداث اختراق في المفاوضات. لم تحدد عن أي مفاوضات تتحدّث، لكنّها بالتأكيد تقصد الصيغة الجديدة، التي ستنتظر الموقف العربي للسير بها.

كيف سيكون الموقف العربي؟ سؤال مثير للاهتمام وإجابته لن تنتظر طويلاً، ومن الممكن تبيان ملامحها من بعض التصريحات والبيانات، أو قراءة المواقف المعروفة مسبقاً. فمن المسلّم به أنّه لا موقف جامعاً للدول العربية في ما يخص «المفاوضات المباشرة». لكن هناك مواقف لدول ذات تأثير أكبر على الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها مصر والسعودية، اللتان يحسم موقفهما خيارات السلطة الفلسطينية. الموقف المصري معروف بتمسكه بعملية المفاوضات، حتى في ظل المناكفة القائمة بين القاهرة وواشنطن بشأن الموضوع الانتخابي. وبالتالي فإنّه من غير المحتمل أن تسير مصر بما لا ترغب فيه الولايات المتحدة، وهي لا شك حصلت مسبقاً على الرد وعدمّت إلى تسوية فلسطينياً، بما لها من دلال على أبو مازن الذي لا يردّ طلباً مصرياً.

أما الموقف السعودي، الذي لا يمكن أيضاً أن يسير على غير الهدى الأميركي، فمن الممكن اعتبار أنّه تسرّب في بيان قمة مجلس التعاون الخليجي، الذي أعلن رفض «المفاوضات المباشرة في ظل الاستيطان». والإشارة هنا بوضوح إلى المفاوضات المباشرة تعني صراحةً قبولاً ضمنياً بما تريده الولايات المتحدة من عودة إلى المفاوضات غير المباشرة.

مؤشّرات تعطي فكرة مسبقة عن الخيارات التي سيلجأ إليها محمود عبّاس، وهي ستكون غير تلك التي سبق أن أعلنها، من دون أن يعني ذلك رمي بدائله في سلّة المهملات. أبو مازن، ومعه العرب، سيعمدون إلى حفظ ماء الوجه، واللجوء إلى مسارين متوازيين.

مساران متوازيان قد يكونان بخوض المفاوضات غير المباشرة، وفي الوقت نفسه السعي إلى تأمين الاعتراف بالدولة، متسلّحين بالاعترافات بالدولة الفلسطينية التي بدأت تصدر، من دون أن يُغضبوا الأميركيين.

لكنّ المحضلة ستكون عودة إلى دوامة تفاوض غير مباشر، سبق أن أظهر عدم نجاعته. ما يعني تجريب المجرب والسقوط مجدداً في حفرة الوعود الأميركية.

### سعد الله مرزعياني\*

فشلت «استراتيجية الأمن القومي الأميركي» التي صدرت عن البيت الأبيض في عهد الرئيس جورج بوش الابن عام 2002، فشلت في العراق وتعذّرت في أفغانستان وانتكست في لبنان، وارتدّت نتائجها السلبية هذه على أصحابها في الانتخابات الرئاسية والنيابية الأميركية قبل سنتين. كما أسهمت نفقاتها الضخمة في دفع الأزمة المالية الأميركية إلى ذروتها في أواخر عام 2008.

ومن المعروف أنّ إحدى وسائل هذه الاستراتيجية كانت الحروب الهجومية الاستباقية، واستخدام القوة العسكرية، وغزو واحتلال بلدان بكاملها، ونشر الفوضى المنظمة «الخلاقة» بغرض إعادة ترتيب الأوضاع والسلطات لمصلحة الولايات

## تحوّل منصب الأمين العام للأمم المتحدة، خصوصاً مع بان كي مون، إلى ما يشبه وظيفة في وزارة الخارجية الأميركية

المتحدة الأميركية. شمل ذلك حتى بلداناً حليفة أو صديقة أو تابعة.

كان التفرد في اتخاذ القرارات وحتى في التنفيذ، هو سيد الأحكام الأميركية. واستدعى ذلك أحياناً الإعراب عن احتقار وتجاوز الحلفاء والمؤسسات الدولية جميعاً.

لكن الرياح لم تجر كما اشتهدت سفن الأساطيل الأميركية الغازية. وهكذا اضطرت الإدارة الأميركية إلى التراجع التدريجي عن سياساتها وصولاً إلى إعادة التحويل بشكل رئيسي، إلى جانب القوة والجيش واستخدام سياسة تشتيت الخصوم وإثارة الانقسامات في

### سليم نزال\*

لا يمكن مراقب أوضاع المنطقة العربية إلا أن ينوقف أمام حدثين يملكان رمزية تشير بوضوح إلى مؤشرات التكوّن الجديد للشرق الأوسط. الحدث الأول كان زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان المناطق المكتوبة بالفيضانات في باكستان، والحدث الثاني كان زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الجنوب اللبناني.

أهمية الحدثين أنهما يؤشران إلى الدور المتعاظم لهاتين القوتين في الشرق الأوسط، وهو أمر طرح مرات عدة في الإعلام العربي،

## أكدت أحداث المرحلة الماضية عدم قدرة دولة عربية واحدة على قيادة النهوض القومي

وخاصةً في الفترة الأخيرة. ربط المراقبون العرب ما بين الضعف العربي والصعود التركي والإيراني، ورأوا أنّ ذلك الأمر لم يكن ممكناً أصلاً لو كان هناك دور عربي فاعل.

وهناك من بين الآراء، من يربط ما بين ضعف فكرة القومية العربية كأيديولوجيا سادت المنطقة في ما بات يُعرف بالمرحلة الناصرية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وما بين تصاعد الفكرة الإسلامية المنتشرة بقوة في الوقت الحاضر. الأمر الذي يفسح المجال، وفق هذا التحليل لبروز قوى إقليمية إسلامية. وهذا الأمر ليس جديداً على المنطقة

# مواجهة الاستفزاز

صفوفهم، على المؤسسات الدولية. وبرز في هذا الصدد خصوصاً، نموذجان لا يزالان يحتلان موقعاً رئيسياً في السياسات الأميركية الراهنة. النموذج الأول هو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فمن خلال هذه الوكالة، وخصوصاً في عهد مديرها الحالي الياباني يوكيا أمانو، نخوض واشنطن معركة ضارية ضدّ إيران وأمثالها لحمل الجمهورية الإسلامية وسواها، على الامتثال للسياسات الأميركية والغربية والإسرائيلية. وفي موقف جديد، انتقل المدير الياباني الذي عيّن في منصبه قبل سنة تقريباً، إلى توجيه رسائل وإنذارات مباشرة بعدما كان يكتفي بقراءة تقارير دورية أو موضعية يقدّمها إلى محافظي الوكالة. وقد تصاعد نشاط هذا الموظف الكبير الذي عمل سابقاً دبلوماسياً في واشنطن، ارتباطاً برغبة واشنطن في زيادة الضغوط على كوريا الشمالية وإيران وصولاً إلى سوريا. وهكذا لم يتورّع السيد أمانو عن توجيه شبه إنذار إلى دمشق بضرورة تمكّن مفتشي الوكالة من زيارة موقع دبر الزور الذي كانت قد قصفته إسرائيل. تثير هذه الرسالة التهديدية، التي سبقها كشف وثائق ويكيليكس تتناول امتثال رئيس الوكالة للمطالب والرغبات الأميركية، «مواقع» عدّة. أولها أنّ القرصنة الإسرائيلية مرّت كأن عدواناً على سوريا لم يحدث. أكثر من ذلك فلقد تركزت إسرائيل بوصفها أداة لتنفيذ إرادة مجلس الأمن بمعاقبة كل من يحاول امتلاك السلاح النووي. هذا فيما إسرائيل تمتلك أكثر من 200 رأس نووي وتناقش الآن خططاً على أوسع نطاق لاستخدام تكتيكي لهذا النوع من السلاح في الحروب الإسرائيلية المقبلة. ومعروف أيضاً أنّ إسرائيل، بدعم واشنطن وتشجيعها، تضع نفسها خارج رقابة المجتمع الدولي وترفض مجرّد التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

هذه قمة الاستفزاز في الانحياز، وتسخير مواقع الأشخاص والمؤسسات الدولية. لكن ذلك ليس المثال الوحيد. ففي النموذج الثاني، اللبناني، نقع على ما هو أكثر صفاقة أيضاً. يمثل أحد وجهي هذا النموذج، الدور الذي لا

العربية، التي حكمتها حوالى ألف عام دول إسلامية، غير عربية، مثل السلاجقة والمماليك واليوهيين والعثمانيين.

ولعل هذا الرأي يعتمد على نظرية ملء الفراغ نتيجة غياب قوى عربية أساسية قادرة على الإمساك بالوضع العربي. لقد عانت المنطقة ولا تزال انقسامات وتفتّتاً واحتقاناً وتوتراً وفوضى غير خلاقة باتت تهدد نسيج المجتمعات العربية. وهو أمر نلاحظه في العديد من البلدان مثل العراق واليمن والسودان، حتى إنه بدأ يبرز في مجتمعات عربية كانت ربما الأكثر تماسكاً، مثل مصر.

قد تجيب هذه التفسيرات جزئياً أو كلياً عن هذا الموضوع، لكن من المؤكد أنّ ذلك لم يكن ممكناً لولا وجود مشروع طموح لهاتين الدولتين، الأمر الذي سمح لهما بداء دور متطور على صعيد المنطقة. إيران التي خرجت منهكة من حرب الثماني سنوات مع العراق، بدأت بخطط طموحة في التنمية، أضف إلى ذلك سياستها الداعمة لقوى المقاومة في كل من سوريا ولبنان وفلسطين، ما أعطها موطئ قدم على المتوسط.

وأعادت تركيا صياغة دورها عبر رؤية سياسية جديدة، وخاصة بعد وصول ما بات يعرف بـ«العثمانيين الجدد» إلى الحكم. وبرزت كقوة اقتصادية كبيرة، الأمر الذي بات يترجم سياسياً عبر دور تركي نشط ومتعاظم في المنطقة، وبمواقف تركية متنامية ضد إسرائيل.

وبغض النظر عن مدى مطابقة هذه التفسيرات لحقيقة الأمور، فإنّ المراقب العادي يرى بوضوح الحركة الدووية والمثابرة لهاتين الدولتين. عبّر عنها بحجم التحركات والزيارات، وكذلك الاتفاقات التي تعقدها قيادتا البلدين، كل حسب رؤياها ومصالحها ونوع أصدقائها، مع العديد من الدول القريبة

■ مدير التحرير خالد صافية ■ سكرتير التحرير حسام الزين ■ مجلس التحرير عربيات دوليات إيلي شاهوي، ثقافة بيار أبي صعب، مجتمه ضحى شمس، رياضة علي صفا، عدد عمر نشابة، اقتصاد محمد زريب ■ المدير الفني اميل منعم

### الخبـار

تأسست عام 1953

تصدرت شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس جوزف سماعة (2006-2007)

مستشار مجلس التحرير انسي الحاج

■ الاعلانات Tree Ad 01/ 611115 03 / 252224 ■ التوزيع شركة الاوانك 15\_ 01/666314 03 / 828381

■ رئيس مجلس الادارة والمدير المسؤول ابراهيم المين ■ المكاتب بيروت - فردات - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس ■ تلفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب.5963/ 113 ■ www.al-akhbar.com